

وكلّ (أ) (ب) فكلّ (ج) (ب) .  
وكنا قد قلنا : «ليس (ج) (ب)» ؛  
هذا خلف .

وقد بيّن بالافتراض ، بأن نفرض بعض الجسم الذي ليس (ب) (ج) ،  
ونقول : «لا شيء من (د) (ب)»  
وكلّ (أ) (ب)  
فلا شيء من (د) (أ) .  
ثمّ نقول : «بعض (ج) (د)»  
ولا شيء من (د) (أ)  
فليس كلّ (ج) (أ) .

وأما الكميّة : فما ذكره من أنّ الكبرى تدلّ على أنّ الأوسط لازم  
للأكبر ، والصغرى تدلّ على خلوّ بعض الأصغر عن الأوسط ؛ فوجب خلوّ  
ذلك البعض عن الأكبر استدلالاً باتتفاء اللازم على انتفاء الملزوم .

### الشكل الثالث : شروط انتاجه

قال المصنّف : الشكل الثالث : وشروط انتاجه أن تكون صغراه موجبة ، وإحدى  
مقلّمتيه كلبية . وضروبه المتتجة ستّة<sup>1</sup> .

قال المفسّر : هذا الشكل لا ينتج إلاّ الجزئي . وشروط انتاجه أمران :  
أحدهما : أن تكون صغراه موجبة ، لأنّهما - إن كانتا سالبتين متفتّحين - لم  
يجب أن يكون الأمران السلويان<sup>2</sup> عن شيء واحد متفتّحين ولا مختلفين<sup>3</sup> .

1 انظر : (أ) : 3 ظ ، (ل) : 8 و .

2 الأصل : المساويان .

3 الأصل : متفتّحين ولا مختلفتين (بالتأنيث) .